

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٨ لسنة ٢٠٢٥

بشأن الموافقة على محضر المناقشات بين المجلس الأعلى للآثار
بجمهورية مصر العربية ، والجامعة الوطنية الكورية للتراث بجمهورية كوريا
بشأن تقديم منحة بقيمة ٧ ملايين دولار أمريكي لصالح مشروع
«مركز التراث الرقمي في القاهرة»

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على محضر المناقشات بين المجلس الأعلى للآثار بجمهورية مصر العربية،
والجامعة الوطنية الكورية للتراث بجمهورية كوريا ، بشأن تقديم منحة بقيمة ٧ ملايين
دولار أمريكي لصالح مشروع «مركز التراث الرقمي في القاهرة» ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٤٤٦ هـ
(الموافق ٨ مارس سنة ٢٠٢٥ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في غرة ذي القعدة سنة ١٤٤٦ هـ
(الموافق ٢٩ أبريل سنة ٢٠٢٥ م) .

محضر المناقشات بين
الجامعة الوطنية الكورية للتراث ، هيئة التراث
بجمهورية كوريا
و
المجلس الأعلى للآثار ،
وزارة السياحة والآثار بجمهورية مصر العربية
حول مشروع مركز التراث الرقمى فى القاهرة ، مصر

فى إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين المجلس الأعلى للآثار، وزارة السياحة والآثار بجمهورية مصر العربية وجامعة كوريا الوطنية للتراث الرقمى هيئة التراث الكورى بجمهورية كوريا، تم التخطيط لمشروع مركز التراث الرقمى فى القاهرة، مصر كجزء من مشروع المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) من عام 2023 حتى عام 2027 .

تم تعيين المجلس الأعلى للآثار (والمشار إليه فيما بعد بالمجلس) بجمهورية مصر العربية والجامعة الوطنية الكورية للتراث (والمشار إليها فيما يلى بالجامعة) بجمهورية كوريا بوصفهما الهيئة التنفيذية لمشروع مركز التراث الرقمى فى القاهرة، مصر (ويشار إليه فيما يلى بالمشروع) وذلك نيابة عن جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا .

تعد الجامعة هى الهيئة التى تتبع وتعمل تحت مظلة هيئة التراث الكورى ومكلفة بتنفيذ مشروعات التعاون الدولى بموجب قانون حماية التراث الثقافى.

يتعهد المجلس الذى يعمل تحت مظلة وزارة السياحة والآثار باستخدام وتكييف المعرفة والتقنيات الناتجة عن التعاون الدولى من أجل التراث الثقافى فى مصر.

أجرت الجامعة سلسلة من المناقشات مع المجلس فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة لتأخذها من كل من جمهورية كوريا وجمهورية مصر العربية من أجل التنفيذ الناجح للمشروع وحماية التراث الثقافى بالأراضى المصرية.

ونتيجة للمناقشات ، اتفق كل من الجامعة والمجلس على أن يعرض على حكومتيهما المسائل المشار إليها فى «وثيقة المشروع المرجعية» المرفقة بهذه الوثيقة للموافقة عليها .

تم إبرام الاتفاقية باللغات الإنجليزية والعربية والكورية، على أن تكون الأولوية للنسخة الإنجليزية. أبرمت ووقعت من قبل ممثلى الطرفين فى القاهرة، بتاريخ 2024/11/27

المجلس الأعلى للآثار

الأمين العام

الدكتور/ محمد إسماعيل خالد

جامعة كوريا الوطنية للتراث

الدكتور/ Kang, Kyung Hwan



وثيقة المشروع المرجعية

أولاً - الإطار العام للمشروع :

1- العنوان : مشروع مركز التراث الرقمى بالقاهرة، مصر .

2- الأهداف :

(أ) إنشاء مستودع رقمى لجميع البيانات المتعلقة بالتراث الثقافى المصرى لتكون موحدة.

(ب) إنشاء مركز تراث رقمى مما يسمح بالحفظ والوصول العالمى للبيانات الرقمية.

3- مدة المشروع :

يتم تنفيذ المشروع فى مدة خمس (5) سنوات من 2023 إلى 2027

4 - نطاق المشروع :

نظراً للعدد الضخم للقطع الأثرية، سيتم تنفيذ المشروع على قطع أثرية مصرية منتقاة من المتحف المصرى، والمتحف القبطى، ومتحف الفن الإسلامى، مركز تسجيل الآثار المصرية بالزمالك، مركز الدراسات الأثرية بقصر المنيل، ومركز تسجيل الآثار الإسلامية بقصر المنيل، ومركز التراث الرقمى بقصر المنيل. ويكون اختيار القطع الأثرية حقاً للمجلس الأعلى للآثار.

5- ميزانية المشروعات :

ستكون ميزانية المشروع 7,000,000 دولار أمريكى.

6- الهيئات المنفذة :

ستكون الهيئات المختصة بتنفيذ المشروع هى الجامعة الوطنية الكورية للتراث (KNUH) نيابة عن جمهورية كوريا والمجلس الأعلى للآثار (SCA) نيابة عن جمهورية مصر العربية.

7 - حقوق الطبع والنشر للمعلومات :

كافة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمخرجات ومعلومات المشروع، وعلى سبيل المثال لا الحصر - حقوق الطبع والنشر والصور وقواعد البيانات وغيرها - تكون ملكية حصرية خاصة بالمجلس سواء أثناء مدة المشروع أو بعد انتهاء فترة العمل به. ويجوز للجامعة الوطنية الكورية للتراث (KNUH) استخدام معلومات ومخرجات المشروع طوال مدة العمل به للأغراض التعليمية والترويجية فقط ودون الاستغلال التجاري، وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية من المجلس الأعلى للآثار.

ثانيًا - نطاق عمل المشروع :

سوف يتعاون المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث في تنفيذ المكونات التالية لتحقيق أهداف المشروع وفقًا للقوانين واللوائح المنظمة في كلا البلدين:

المحتويات	المشروع الفرعي
- التخطيط للإنشاء. - إنشاء مرافق التخزين والمعدات في مركز التراث الرقمي (بدون بناء داخلي/خارجي) - التشغيل التجريبي وعرض توضيحي لمرافق التخزين	إنشاء بيئة الحفظ

- تعيين معدات الرقمنة (الأجهزة / البرامج). - التشغيل التجريبي وعرض عملية الحصول على البيانات الرقمية. - الحصول على البيانات (خلال عام 2024: سيتم رقمنة حوالي 36,150 قطعة أثرية من مختلف الأنواع / خلال عام 2025: 121,486 قطعة / خلال عام 2026: 121,486 قطعة / خلال عام 2027: 121,486 قطعة).	الحصول على بيانات التراث المصري
- إنشاء نظام قاعدة البيانات. - التشغيل التجريبي وعرض إدارة البيانات. - تطوير المنصة الرقمية.	تطوير نظام قاعدة البيانات والمنصة
- إنتاج المواد التعليمية. - منصة الرقمية تعليمية. - الدعوة التدريبية (تدريب قصير المدى/ برامج الدرجة العلمية) (في كوريا). - التدريب المحلي (في مصر).	التعليم والتدريب للحصول على البيانات وصيانة قاعدة البيانات
- الإعلان عن المشروع والترويج له. - وتم الاتفاق على تنفيذ ما يلي: • إنشاء "قاعة العرض الرقمي" للترويج للمشروع، لتكون بالمتحف المصري بالتحرير. • معرض محتوى رقمي للآثار المصرية يتم عرضها في المتاحف الكورية. - تم الاتفاق على أن يتم شراء المعدات الرقمية الخاصة بالمعرض المقرر تنظيمه في مصر مثل أجهزة العرض من الميزانية الخاصة بالمشروع، على أن تظل في مصر خلال مدة المشروع وبعد انتهاء فترة العمل به. - تم الاتفاق على أن يتم توفير المحتوى الرقمي للمعرض من الموارد الخاصة بالفريق الكوري والجهات المشاركة فيه وليس من ميزانية المشروع. • تخضع تفاصيل الأنشطة المذكورة لمزيد من المناقشات بين ممثلي المجلس الأعلى للآثار و الجامعة الوطنية الكورية للتراث. - سيتم إدارة المشروع بشكل مشترك من خلال الهيكل الإداري المعين من قبل جامعة كوريا الوطنية للتراث الثقافي ممثلاً للجانب الكوري، والهيكل الإداري المعين من قبل المجلس الأعلى للآثار ممثلاً للجانب المصري. - يتم تنظيم وتقييم المشروع من قبل اللجنة التوجيهية الخاصة بالمشروع.	تشغيل المشروع وإدارته 

ثالثاً - تعهد الأطراف المعنية :

يقوم المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث نيابة عن حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا بالأنشطة التالية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها فى كل دولة .

2. تعهد المجلس	1. تعهد الجامعة	أ. إدارة المشروع
- التنسيق الكامل مع الجانب الكوري، ومتابعة جميع الجوانب المتعلقة بتشغيل المشروع. - اختيار وتعيين الأشخاص المسؤولين عن المشروع: ▪ مدير المشروع ▪ مدير الاتصالات ▪ فريق التشغيل ▪ خبراء البيئة ▪ خبراء الحصول على البيانات ▪ خبراء قواعد البيانات ▪ خبراء المنصة - تقديم الموافقات المطلوبة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في مصر، واستيفاء الموضوعات القانونية المتعلقة بالمشروع. - تقديم الدعم والتنسيق مع الجهات المعنية بما يشمل: - الدعم الإداري بما يشمل تأشيرات دخول الخبراء الذين يتم إرسالهم من كوريا. - التعاون لفتح حساب بنكي محلي لتنفيذ المشروع. - تخصيص المساحات المكتبية (تأكيد توافر الموقع للفترة من 2024 إلى 2027). - الترويج للمشروع. * تقديم "خطة تقييم الأداء" المستخدم قبل اكتمال المشروع و"تقرير نتائج الاستخدام السنوي" بعد اكتمال المشروع (لمدة 3 سنوات بعد انتهاء المشروع).	- التخطيط والشؤون العامة للمشروع، تنفيذ الميزانية، تشغيل المشروع بالتنسيق الكامل مع المجلس الأعلى للآثار. - إعداد التقارير - إيفاد الخبراء الكوريين: ▪ مدير المشروع ▪ مدير الاتصالات ▪ خبراء البيئة ▪ خبراء الحصول على البيانات ▪ خبراء قواعد البيانات ▪ خبراء المنصة ▪ الخبراء الذين يعتبرون ضروريين للمشروع	
		
- اختيار المتدربين من مصر للتدريب في كوريا. - اختيار المتدربين للتدريب المحلي. - كل البرامج التدريبية المطلوبة يتم تحديدها بالتنسيق الوثيق مع الجامعة الوطنية الكورية للتراث اعتماداً على مخرجات السنة الأولى من المشروع.	- دعوة عدد (10-20) متدرب إلى كوريا وتوفير برنامج تدريب قصير المدى. - توفير التدريب المحلي في القاهرة على الأمور ذات الصلة بنطاق المشروع مثل: ▪ إدارة البيئة ▪ الحصول على البيانات ▪ إدارة قاعدة البيانات ▪ إدارة المنصة - لن يتم تنظيم أية برامج تدريبية خلال عام 2024.	ب. التعليم والتدريب

	- سيتم تحديد البرامج المطلوبة بناءً على تقييم مخرجات عام 2024، بالتنسيق بين المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث. - تم الاتفاق على النظر في إمكانية ما يلي: أ. دعوة عدد من المتدربين إلى كوريا للحصول على برامج للدرجة العلمية. ب. تنظيم برامج زمالة لأمناء المتاحف في مصر. ج. تخضع الأنشطة المذكورة في البندين (أ و ب) لمزيد من المناقشات وسيتم تنفيذها في إطار اتفاق منفصل.	
- خلال مدة عمل المشروع، لا يتم نقل جميع المعدات، أو التخلص منها، أو استخدامها لأغراض غير ذات صلة، أو تغيير ملكيتها دون الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية الخاصة بالمشروع. - الإدارة المستمرة واستخدام مواد ومعدات التعبئة والتغليف المدعومة.	ج. إمداد المعدات - توفير المعدات والأجهزة اللازمة بما يشمل: ■ المعدات البيئية. ■ معدات حيازة البيانات ■ معدات قاعدة البيانات ■ معدات المنصة ■ مواد التعبئة والتغليف - صيانة معدات وأجهزة المشروع خلال فترة المشروع. - استخدام المعدات والمواد الخاصة بالمشروع والمخصصة من قيمة المنحة حصرياً لهذا المشروع فقط. - تهدي الجامعة الوطنية الكورية للتراث جميع المعدات التي يتم شراؤها من ميزانية المشروع إلى الحكومة المصرية ممثلة في المجلس الأعلى للآثار، وتؤول ملكيتها للمجلس الأعلى للآثار من بداية المشروع. - تكون الجامعة الوطنية الكورية للتراث هي المتحكمة في تشغيل المعدات المهداة وصيانتها حتى نهاية المشروع.	
 - توفير البيانات والتعاون في دراسة الحالة لإجراء تحقيق متعمق لوضع الخطة الرئيسية لمركز التراث الرقمي. - تخصيص مساحة العمل (تأكيد الموقع وتوفيره للفترة من 2024 إلى 2027). - الإدارة المستمرة والتطبيق لمركز التراث الرقمي القائم. - تدريب الباحثين على المتابعة باستخدام مركز الحفظ القائم. - التعاون في جلب مواد التعبئة والتغليف والمعدات اللازمة لإعداد الحصول على البيانات.	- وضع المخطط الرئيسي لإنشاء مركز التراث الرقمي. - الإشراف على المركز. - دعم المعدات لمساحة بيئة التخزين (يرتبط بالبنء ج). - التدريب المحلي (يرتبط بالبنء ب).	د. مركز التراث الرقمي

- السماح برقمنة ومسح القطع الأثرية. - الشؤون الإدارية. - ضمان الأمن للقطع الأثرية، والتعامل يكون من خلال الخبراء المصريين لمسؤوليتهم عن سلامة القطع الأثرية). - إيفاد المتدربين للتدريب. - التصريح بنقل القطع الأثرية. - تقديم تقرير الحيازة.	- الحصول على البيانات الرقمية للقطع الأثرية - دعم المعدات (يرتبط بالبند ج) - سلطة الوصول إلى البيانات وتقييمها حتى نهاية المشروع وبالتعاون المجلس الأعلى للآثار. - بعد الانتهاء من المشروع ستكون سلطة إدخال البيانات والوصول إليها حصرياً للمجلس الأعلى للآثار. - التدريب المحلي (يرتبط بالبند B)	هـ. حيازة البيانات
- دعم تسمية البيانات وجردها وتصنيفها عن طريق الخبراء في المجال الأثري والجمالي واللغوي (القبلي/ الهيرودوت/ غليفي/ الإنجليزي). - توفير البيانات الوصفية للبيانات المكتسبة في نظام قاعدة البيانات. - توفير مساحة بحث مناسبة لقاعدة البيانات للزوار. - الإشارة إلى الدعم والتعاون من قبل الحكومة الكورية على مخرجات المشروع مثل نظام قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني ومركز المعارض الرقمية. سيتم تحديد تفاصيل الإشارة من خلال المناقشة المتبادلة مع الجامعة.	- إنشاء نظام قاعدة بيانات للبيانات المكتسبة. - تعيين نظام الأرشفة الحالي والسياسة ذات الصلة لاتصال البيانات. - إنشاء منصة خارجية كنموذج أولي.	و. نظام قاعدة البيانات 
- سيحصل الأشخاص المعينون بالمشروع والمشاركين فيه على مقابل من ميزانية المشروع.	- منح المسؤولين المعينين من قبل المجلس الأعلى للآثار مقابل من قيمة المنحة. - منح مقابل توفير الإقامة (مثل تكاليف المعيشة والسفر للمشاركين الكوريين في مصر من ميزانية المشروع).	ز. المكافآت
- دعم الموقع بما يشمل تخصيص قاعة الترويج للمشروع والإعلان عنه في وسائل الإعلام وورش العمل والندوات.	- الترويج للمشروع مثل "قاعة الترويج للمشروع" الخاصة بالمعارض والإعلان في وسائل الإعلام وورش العمل بالاتفاق المتبادل مع المجلس الأعلى للآثار.	ح. الترويج

رابعاً- الرصد والتقييم :

- 1- يقوم المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث بإجراء المراقبة والتقييم على أساس سنوي .
 - 2- يقوم المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث بإعداد مؤشرات النتائج الرئيسية للمشروع، والتي سيتم تناولها فى مصفوفة تصميم المشروع (PDM) .
 - 3- يتعاون المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث فى التقييم المتوسط والتقييم النهائى والتقييم اللاحق .
 - 4- يقدم المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث تقريراً سنوياً مشتركاً باللغة الإنجليزية خلال المشروع.
- خامساً - التعاون والتشاور المتبادل :

1- التعاون والتشاور :

يتعاون المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث بشكل وثيق فى جميع جوانب المشروع من أجل تنفيذ المشروع بفعالية ونجاح. إذا لزم الأمر يجوز إجراء مزيد من المراجعات أو التغييرات على هذه الوثيقة المرجعية من خلال الموافقة المتبادلة بين المجلس الأعلى للآثار والجامعة الوطنية الكورية للتراث.

2- أشكال الاتصال :

أى اتصال يقدمه أحد الأطراف إلى طرف آخر يكون عبر وسيلة إلكترونية تنتج سجلاً ملموساً للإرسال، مثل البريد الإلكتروني.

3- تنظيم المشروع وإدارته :

يتولى تنظيم المشروع لجنة توجيهية مكونة من عدد متساوٍ من الأعضاء المعيّنين من كلا الجانبين الكوري والمصري، وتكون اللجنة التوجيهية هى الهيئة النهائية التى تدير المشروع وتتولى المهام التالية:

تحديد ومراجعة الأنشطة والمكونات المطلوب تنفيذها فى إطار المشروع

بشكل سنوي.

المتابعة والإشراف ومراقبة سير المشروع والتأكد من حسن تنفيذ مكوناته.
مراجعة واعتماد ميزانيات المشروع ونفقاته.
التأكد من اتساق تنفيذ المشروع مع الضوابط ذات الصلة.
تقييم مخرجات المشروع بشكل سنوى واتخاذ الإجراءات التى قد تعتبر ضرورية
لتحقيق أهداف المشروع، وذلك وفق التقييم.
تجتمع اللجنة بشكل منتظم طوال مدة المشروع.
يتم إدارة جميع مكونات وأنشطة المشروع وفقاً لخطة عمل المشروع السنوية وكذا
مصفوفة المشروع.
سيتم تنفيذ أى تعديلات فى مصفوفة تصميم المشروع للسنة اللاحقة بناءً على
موافقة كتابية من اللجنة التوجيهية.

4- تسوية المنازعات :

فى حالة وجود أى خلاف أو نزاع ينشأ عن هذه الشروط المرجعية أو خلال عملية
التنفيذ، يلتزم الطرفان بحل النزاع من خلال الوسائل الودية. يتعاون الطرفان فى البحث
عن حلول وطرق بديلة لحل المسائل المتعلقة بتعارض القانونين (إن وجدت).

